المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي
والديمقراطية -مفتاح

التقرير السنوي للإنفاق الفعلي المقارن
لوزارة الداخلية والأمن الوطني

2025-2024

إعداد
مؤيـــد عفانـــة

سنة الإصدار
2026

التقرير السنوي للإنفاق الفعلي المقارن 2024-2025 لوزارة الداخلية والأمن الوطني

تبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي السنوي للعام 2025 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة الداخلية والأمن الوطني **(4,004.7) مليون شيكل**، من أصل **(17,202.8) مليون شيكل** الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية للموازنة العامة 2025، أي ما نسبته **(23.3%)** من إجمالي النفقات[1].

وتبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي السنوي للعام 2024 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة الداخلية والأمن الوطني **(4,009.3) مليون شيكل**، من أصل **(17,518.8) مليون شيكل** الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية للموازنة العامة 2024، أي ما نسبته **(22.9%)** من إجمالي النفقات[2].

ويُظهر الجدول المرفق بيانات مقارنة لبنود للإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2024/2025 لوزارة الداخلية والأمن الوطني:

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2024/2025 لوزارة الداخلية والأمن الوطني/ بالمليون شيكل

البند	الانفاق الفعلي 2024/ بالمليون شيكل	الانفاق الفعلي 2025/ بالمليون شيكل	النسبة بين 2025/2024
الرواتب والأجور	3,082.4	3,078.8	99.9%
المساهمات الاجتماعية	295.81	301.9	102.1%
السلع والخدمات	525.5	529.0	100.7%
النفقات الرأسمالية	1.91	6.0	313.2%
النفقات التطويرية	103.6	89.0	85.9%
المجموع	**4,009.3**	**4,004.7**	**99.9%**

ملاحظة: الأرقام أعلاه على أساس الالتزام، على سبيل المثال قيمة الرواتب والأجور أعلاه هي الملتزمة بها وزارة المالية للموظفين، وليس المنفق على الأساس النقدي، بسبب صرف نسبة من الراتب، منذ نهاية العام 2021.

[1] تقرير الإنفاق الفعلي للتراكمي لشهر كانون أول 2025، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 28 كانون ثاني 2026، جدول رقم (5ب)
[2] تقرير الإنفاق الفعلي للتراكمي لشهر كانون أول 2024، الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 24 حزيران 2025، جدول رقم (5ب)

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2024-2025 لوزارة الداخلية والأمن الوطني/ بالمليون شيكل

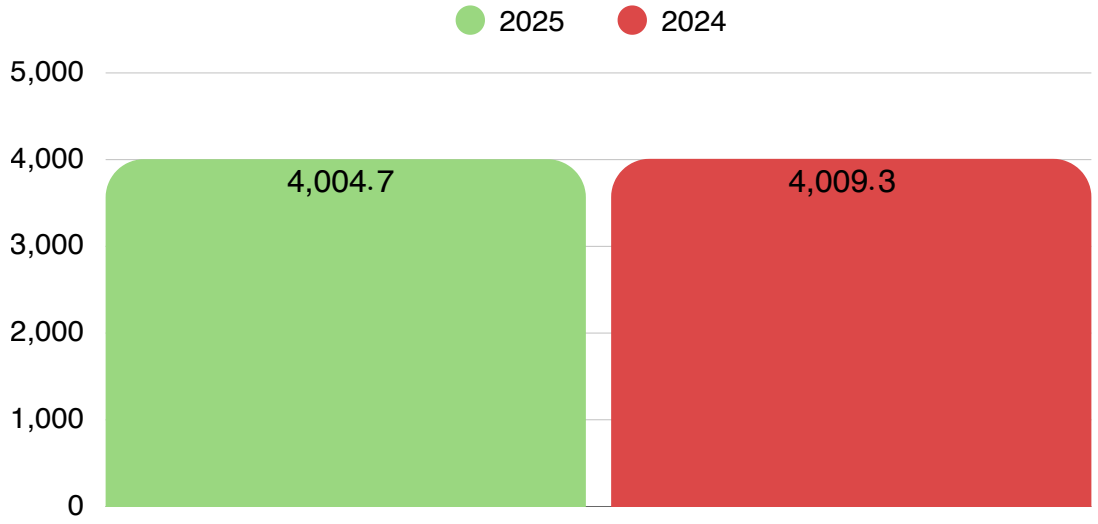

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2024-2025 لوزارة الداخلية والأمن الوطني تبعا للبنود/ بالمليون شيكل

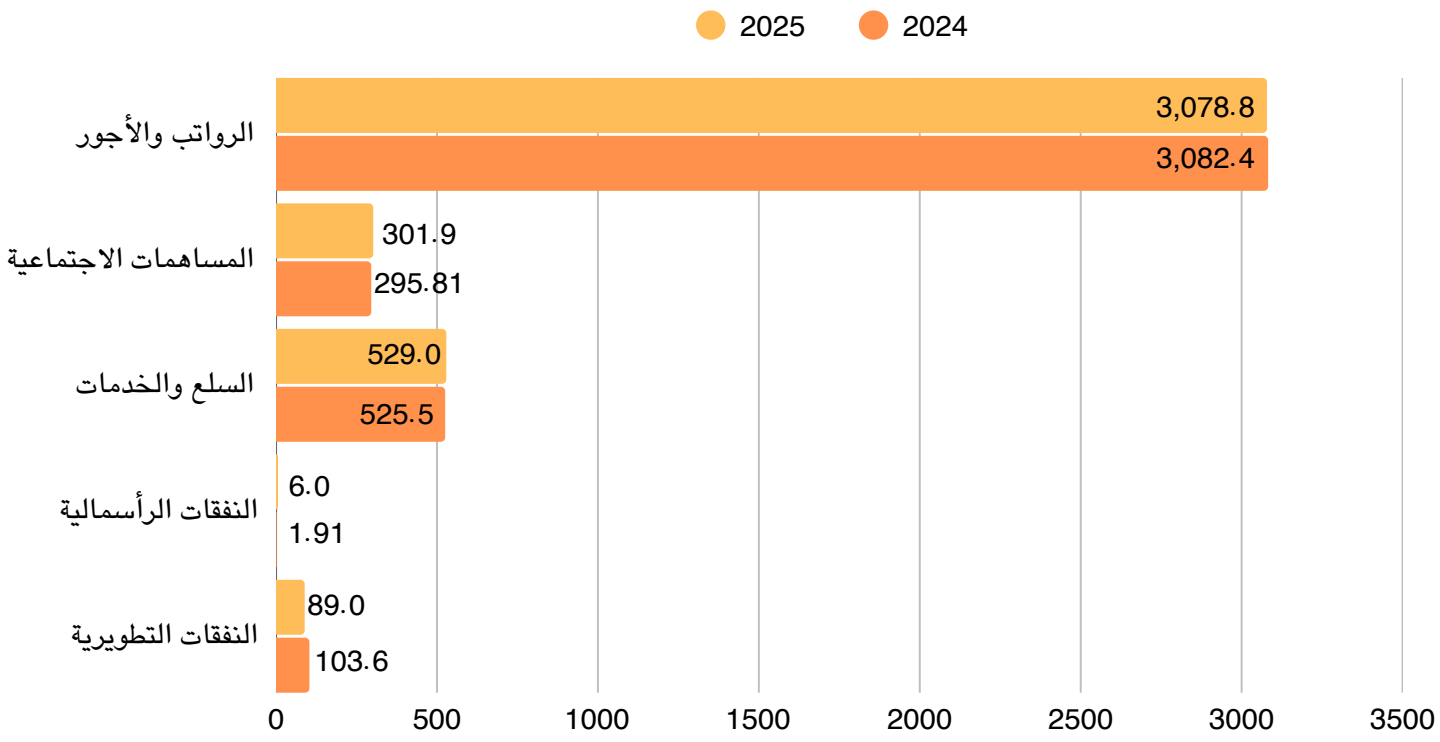

·الأرقام الواردة أعلاه هي للإنفاق الفعلي من خلال الخزينة العامة، وتبعا لتقارير وزارة المالية المعتمدة ضمن تقاريرها الرسمية، ولا يشمل النفقات ذات التمويل المجتمعي أو بعض المشاريع الممولة باتفاقيات ثنائية مباشرة بين وزارة الداخلية والأمن الوطني والشركاء.

شكل يوضح نسبة الإنفاق المقارن على وزارة الداخلية والأمن الوطني 2024-2025
من إجمالي النفقات العامة

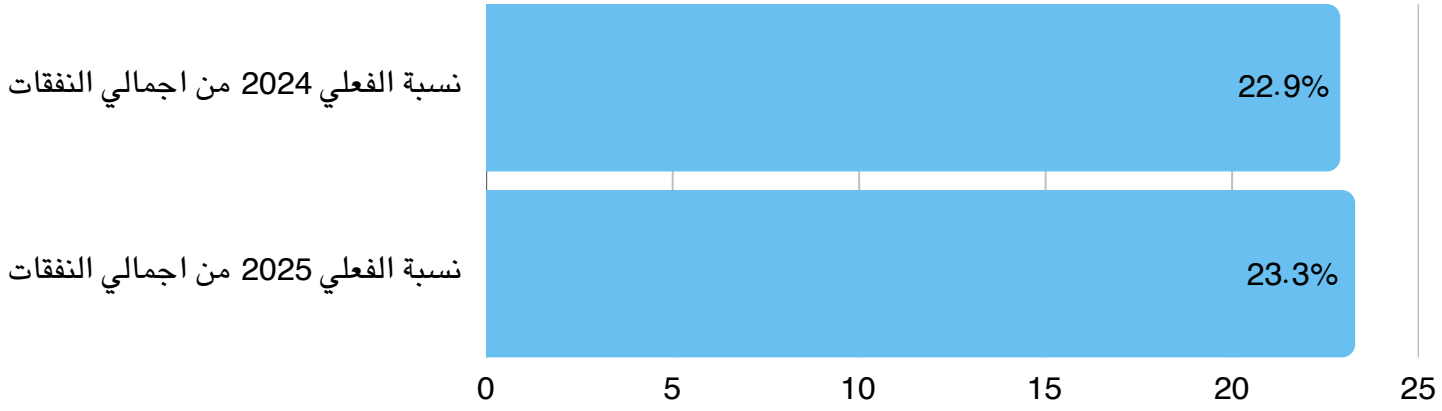

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2024-2025 لبند السلع والخدمات "النفقات التشغيلية"
في وزارة الداخلية والأمن الوطني/ بالمليون شيكل

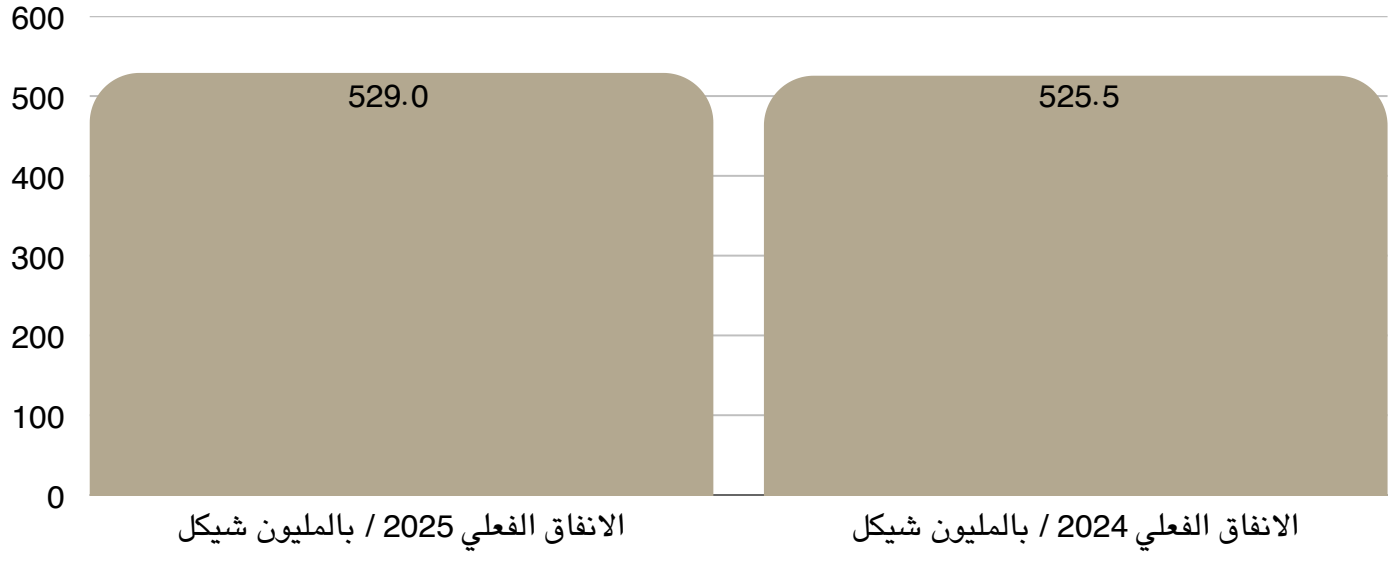

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2024-2025 لبند النفقات التطويرية
في وزارة الداخلية والأمن الوطني /بالمليون شيكل

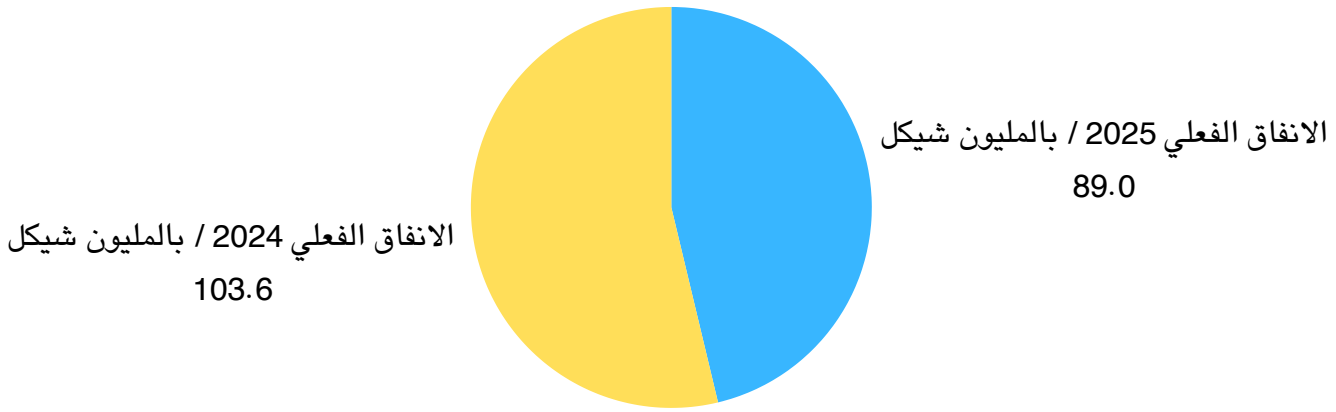

يستحوذ الإنفاق على وزارة الداخلية وقطاع الأمن على المركز الأول في الإنفاق الحكومي، ولكن توجد فجوة في الإنفاق الفعلي المقارن على قطاع الأمن 2024-2025 من منظور النوع الاجتماعي، كون النساء تشكّل حوالي 7% فقط من العاملين والعاملات في قطاع الأمن، وكون النسبة العظمى من الإنفاق الفعلي في العامين 2024، و2025 موجه للرواتب والأجور، لذا فإن استفادة النساء من تلك المخصصات والتي بلغت حوالي (3) مليار شيكل، محدودة جدا، بحكم نسبة النساء المنخفضة في قطاع الأمن بشكل عام، وانخفاض نسبة النساء في القطاع الأمني مقارنة بالقطاع المدني، والذي تصل فيه نسبة النساء الى حوالي (49%).

تحليل أرقام الإنفاق الفعلي السنوي المقارن لوزارة الداخلية والأمن الوطني 2024/2025

أولاً: الإنفاق الفعلي السنوي لوزارة الداخلية والأمن الوطني في العام 2025، انخفض عن الإنفاق الفعلي 2024، كقيمة مطلقة، وان كان بشكل طفيف جدا من (4,009.3) مليون شيكل في العام 2024 الى (4,004.7) مليون شيكل في العام 2025.

ثانياً: نسبة الإنفاق الفعلي على وزارة الداخلية والأمن الوطني بلغت خلال 2024 (22.9%) من إجمالي النفقات العامة في فلسطين، وارتفعت الى (23.3%) في العام 2025، واحتلت المركز الأول من حيث الإنفاق الأعلى في مراكز المسؤولية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ثالثاً: البند الرئيس في موازنة وزارة الداخلية والأمن الوطني هو (الرواتب والأجور)، وبلغ الإنفاق الفعلي على هذه البند حوالي (3,082.4) مليون شيكل في العام 2024، وانخفض قليلاً الى (3,078.8) مليون شيكل في العام 2025، علماً أن البيانات على أساس الالتزام وليس الأساس النقدي.

رابعاً: الإنفاق الفعلي ارتفع على بنود: النفقات التشغيلية "السلع والخدمات"، والمساهمات الاجتماعية، والنفقات الرأسمالية، وان كان بكل محدود.

خامساً: النفقات التطويرية لوزارة الداخلية والأمن الوطني انخفضت في العام 2025، مقارنة بالعام 2024، حيث بلغت (103.6) مليون شيكل في العام 2024، في حين بلغت (89) مليون شيكل في العام 2025.

نتيجة: يلاحظ من تحليل الإنفاق الفعلي السنوي المقارن للعامين 2024 – 2025، ان الإنفاق الفعلي على مركز مسؤولية وزارة الداخلية والأمن الوطني انخفض في العام 2025، مقارنة في العام 2024، وبلغ في العام 2024 حوالي (4,009.3) مليون شيكل، مقابل (4,004.7) مليون شيكل في العام 2025، ومع ذلك استحوذ مركز مسؤولية وزارة الداخلية والأمن الوطني على أعلى نسبة إنفاق في مراكز المسؤولية للسلطة الوطنية الفلسطينية وبنسبة (23.3%) في العام 2025، مقابل (22.9%) من إجمالي النفقات العامة 2024، وارتفع الإنفاق الفعلي على بنود: والمساهمات الاجتماعية، والنفقات التشغيلية "السلع والخدمات" والنفقات الرأسمالية، وإن كان بنسبة محدودة.

ويتركز الإنفاق على وزارة الداخلية والأمن الوطني على بند الرواتب والأجور، علما أن البيانات على أساس الالتزام.

مصطلحات هامّة:

- **النفقات:** تشمل النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية والتطويرية.

– **النفقات الجارية:** تشمل الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية والنفقات التشغيلية والتحويلية للوزارة.

- **الرواتب والأجور:** رواتب وأجور موظفي الوزارة.
- **المساهمات الاجتماعية:** هي التي تمثل مساهمة الحكومة في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات (للمتقاعدين).
- **النفقات التشغيلية "السلع والخدمات":** هي النفقات اللازمة لتشغيل المؤسسة العامة "الوزارة" (كأجور المباني، الكهرباء، المياه، المحروقات ... الخ)، وهي جزء من النفقات الجارية.
- **النفقات التحويلية:** النفقات التي تدفعها الحكومة لشرائح مختلفة في المجتمع من خلال مؤسسة عامة ويستفيد منها طرف ثالث (مثل دفعات لمساعدة الفقراء، وأهالي الشهداء).

– **النفقات الرأسمالية:** وتشمل امتلاك الأصول الرأسمالية (كالمباني، والأراضي، والمعدات، والمركبات ... الخ).

– **النفقات التطويرية:** هي النفقات التي لها طبيعة تختلف عن النفقات الجارية من حيث العمر الافتراضي والعائد من النفقة، حيث يمتد عمرها الافتراضي والعائد من المنفعة لأكثر من عام.

– **الأساس النقدي:** الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ المعاملات المحاسبية والمالية، وذلك عند دفع النقدية أو استلام النقدية، أي أنه يتمركز حول النقدية وحركة التدفقات النقدية، ولا تسجل العمليات المالية في الدفاتر إلا بعد حدوث تحصيل أو دفع نقدي للمبالغ المستحقة.

– **أساس الالتزام "الاستحقاق":** الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ البيانات والمعاملات الحسابية بتاريخ وقوع الحدث، بغض النظر عن دفع أو استلام النقدية.